محاضرات القانون الدستوري
(السداسي الأول نظرية الدولة والدستور)
السنة أولى جدع مشترك نظام ل. م. د
المجموعة الثالثة
السنة الأكاديمية 2021-2022
ملخص المحاضرتين السادسة والسابعة
ليوم الاثنين 2021/11/1
(عوضت يوم الخميس 2021/11/4)

الباب الأول: النظرية العامة للدولة

عرفت الدولة منذ القدم، وقد أشار القرآن الكريم إليها في عدة مواضع، ويقول المؤرخون أن أول دولة في تاريخ البشرية هي دولة سيدنا آدم عليه السلام وقد تشكلت من أفراد الأسرة الواحدة ثم تضاعف عددها لتتطور عبر الزمن وتصل إلى ما نحن عليه اليوم.

المبحث الاول: أصل الدولة (النظريات المؤصلة للدولة تحال إلى الاعمال الموجهة)

عرف العالم في القرن الخامس الميلادي، حتى القرن الخامس عشر الميلادي، والذي ابتدأ منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية، إلى عصر بداية الاستكشافات الجغرافية، وعصر الثورة الصناعية، فيما يسمى بعد ذلك بالعصر الحديث، وقد اتّسمت العصور الوسطى بالظلام الدامس، إذ كان للكنيسة الحكم المطلق، وكان للكنيسة التحكم بالشؤون السياسية باستخدام الدين ذريعة لذلك الاستبداد، فيما كان المسلمون في تلك العصور بأوج تقدمهم العلمي والفلسفي، فقد برزت من المسلمين أعداد كبيرة من العلماء والفلاسفة، والذين قد نقل الأوروبيون علومَهم، وقد انتشر في العصور الوسطى نظام سمي بالنظام الإقطاعي، حيث تشكلت طبقة كبار ملاكي الأراضي و طبقة المزارعين، وأقامت الكنيسة تحالفا مع الإقطاعيين لأنها أيضا كانت تجني عوائدها من الجميع ما أدى إلى نزوح الفلاحين إلى المدن هروبا من الاستبداد، شكل هروب الفلاحين المتزايد من القرى إلى المدن بؤر جديدة من العمال وتحالفت البرجوازية في بداياتها عندما كانت صغيرة مع العمال ضد الإقطاع والكنيسة.

تم عرف القرن الثامن عشر بعصر التنوير الذي ظهر فيه مجموعة من الفلاسفة والمفكرين محاولين تنوير الافراد وهو ما أدى إلى قيام الثورات ضد الملوك المستبدين كالثورة الفرنسية في 1789. أهم ما طالب به المفكرين فصل الدين عن الدولة، سرعان ما انقلبت البرجوازية على مؤيديها لتظهر بشكلها الحديث من أرباب عمل وملاكي مصانع عملت على تشغيل الأطفال والنساء بشكل مكثف كأيدي

عاملة رخيصة، عملت الحركات الإصلاحية الاشتراكية والماركسية الراديكالية على حصول مكاسب عمالية ولكن بطرق مختلفة.

رغم أن النظرية العامة للدولة لم تكتمل بعد ولم يتفق على مضمونها، إلا أنها تعتبر المدخل الرئيسي لدراسة القانون الدستوري، وعلى تعدد المداخل لدراسة هذه الظاهرة تتفق في أن للدولة وضائف أساسية ينبغي تأمينها، أهمها، لحفظ الامن الداخلي وضبط النظام العام داخليا ولصد العدوان وتأمين الحدود خارجيا، وإقامة العدل ....

وعلى أساس أن الدولة ظاهرة اجتماعية وسياسية وقانونية، فإنها تطرح على غرار أغلب الظواهر الاجتماعية عدة تساؤلات وإشكالات لدى فقهاء القانون الدستوري، من حيث أصلها تاريخ نشأتها، ومن حيث الأركان التي تقوم عليها، وما يطرح ذلك من تعقيدات للفصل بينها وبين الخصائص التي تتميز بها، إضافة إلى تعدد أشكالها على الرغم من وحدة الهدف الذي قامت لأجله، وهو ما نحاول الالمام به خلال هذا الباب، وعليه سنتعرض للنقاط التالية:

المبحث الثاني :أركان الدولة

بالنظر إلى التطورات التي عرفتها الدولة عبر مراحل تطورها المختلفة، ذهبت الاتجاهات الفقهية إلى عرض مجموعة من التصورات عند تعريفها ككيان قائم بذاته، وركزت على عناصر محددة حاولت أن تجعل منها الأساس الذي لا يمكن للدولة أن تقوم بدونه، من خلال هذا التعريف نستنتج أن هناك ثلاث أركان أساسية لقيام الدولة ككيان سياسي تتمثل في الشعب، الإقليم، السلطة السياسية.

المطلب الأول :الشعب

إن الشعب هو العنصر الأساسي لقيام أية دولة، فلا يمكن تصور قيام أي تنظيم بدونه، هذه الجماعة البشرية لا يشترط فيها أن تبلغ درجة عالية من المدنية والتطور أو تعيش على نمط معين من الحياة، كما أن عدد الأفراد في الدولة بكثرتهم أو قلتهم لا يؤثر قانونيا في قيام الدولة، فتتمتع بكامل حقوقها كونها عضوا في المجتمع الدولي، أما سياسيا فيزيد الشعب من الثقل السياسي خاصة إذا زادت في قوتها الإنتاجية.

الفرع الأول: مفهوم الشعب

يقصد بالشعب مجموعة من الافراد ذكورا واناث يعيشون معا، تربطهم روابط مادية و معنوية وحتى قانونية ويعرفون برعايا الدولة، و عليه يقصد بالشعب الوطنيون الذين يتمتعون بجنسية دولة واحدة وخضوعهم لسيادتها مقابل حمايتهم من اعتداءات الغير، تعتبر جنسية الدولة على هذا النحو، رابطة سياسية و قانونية تفيد انتماء فرد لدولة ما، وتحدد الدولة في قانون جنسيتها من يتمتع بصفة المواطنة، كما أنها تحدد شروط اكتساب هذه الصفة والمدة التي يجب انقضاؤها قبل السماح لأصحابها بالتمتع بحقوقها السياسية، أما الأجانب فهم الافراد الذين ينتمون لدولة أجنبية بجنسيتها، وتربطهم بالدولة

الموجودين عليها رابطة الإقامة لا الجنسية، يخضعون في معاملاتهم لسلطان هذه الدولة و قوانينها، من دون التمتع بالحقوق السياسية فيها. ويختلف الشعب بمفهومه الاجتماعي عن مفهومه السياسي.

أولا: التمييز بين الشعب الاجتماعي والشعب السياسي

يقصد بالشعب الاجتماعي مجموعة من الأفراد الخاضعين لسلطة الدولة والمتمتعين بجنسيتها دون الأخذ بعين الاعتبار سنهم، أصلهم، جنسهم، مستواهم المالي والثقافي، حالتهم العقلية وكذا مدى قدرتهم على إجراء التصرفات القانونية ومباشرة الأعمال السياسية ، بينما يعني مفهوم الشعب السياسي أن كل المواطنين يصبحون مؤهلين بسبب سنهم لممارسة حق الانتخاب والمشاركة في تسيير أمور الدولة والحياة السياسية.

للإشارة هناك فرق بين الشعب والسكان، فمفهوم هذا الأخير أوسع لكونه يشمل الأفراد المقيمين على إقليم الدولة سواء كانوا رعاياه أو أجانب ، ولكي يعتبر الأجانب من سكان الدولة يجب أن يكونوا مقيمين إقامة شرعية وتمنح الإقامة من طرف السلطات المختصة في الدولة لهؤلاء الأجانب حسب الشروط التي يحددها القانون فيها.

ثانيا :التمييز بين الشعب والأمة

تعددت الآراء الفقهية حول تحديد مقومات الأمة، فظهرت عدة نظريات حول هذا الموضوع وركزت كل واحدة منها على عناصر محددة ترى أنها الأساس في تكوين الأمة.

أ-**النظرية الألمانية:** النظرية الألمانية تعتبر الأمة هي الناتج الضروري لعناصر موضوعية كالجغرافيا، اللغة وأيضا بصفة خاصة العرق أو الجنس، عموما هي تتفرع إلى اتجاهين أساسيين أحدهما اللغوي والآخر عنصري.فقد ساد في النصف الثاني من القرن 61 مفاده أن اللغة هي الأساس في تكوين الأمة، لأنها تساعد على نمو الحياة الاجتماعية ف كل مجموعة من السكان تتكلم لغة واحدة يجب أن تشكل أمة واحدة، وقد تأثر بهذه النظرية الكثير من الشعوب التي حاولت إنشاء دول موحدة على أساس اللغة كالألمان والايطاليين. وعيب على هذا الاتجاه أن اللغة وإن كانت من العوامل التي تساهم في تكوين الأمم وتوحيدها إلا أنها لا تكفي لوحدها لتشكيلها، بدليل أن هناك شعوب تستخدم أكثر من لغة واحدة تشكل أمة مثل سويسرا وكندا.

وعلى ذلك ظهر اتجاه آخر في ألمانيا يقيس وجود الأمة على أساس السلالة أو العرق، وهو المعيار المعول عليه للتمييز بين الشعوب وتصنيفها بدرجات متفاوتة في الفهم والإدراك والتطور والحضارة وهو ما أقره النظام النازي في ألمانيا بعد تسلمه لزمام الحكم سنة1933.

تعرضت هذه النظرية أيضا للنقد لأنه لم يعد في عالم اليوم أمة يمكن لها أن تجزم على أنها تتكون من جنس واحد باستثناء بعض الشعوب البدائية، كما أن أقوى الأمم حاليا تعتبر مزيجا من الأجناس البشرية المختلفة.

ب-النظرية الفرنسية: يرى أنصارها أن العنصر الذي يميز الأمة عن الشعب ليس العرق ولا اللغة ولا إرادة الملوك ولا الدين أو المصالح الاقتصادية، وإنما يتمثل في رغبة الأفراد وإرادتهم المشتركة في العيش معا

داخل حدود طبيعية محددة سلفا، فالأمة هي روح ومبدأ الروح يتكون من عنصرين :تراث الماضي المشترك الغني بالذكريات المشتركة كعامل أول، ورضا الأفراد في العيش معا. ورغم انتشار هذه النظرية على نطاق واسع في إيطاليا وفرنسا إثر الحرب العالمية الثانية، إلا أنها لا تخلو من النقد، فالرغبة في الحياة المشتركة فكرة شخصية وغير ثابتة لأنها تتأثر بمصالح الأفراد وظروفهم التي تخضع لاتجاهات عديدة، وفكرة الروح المشتركة ليست متوفرة في الأمة فحسب بل نجدها أيضا متوفرة في كافة المجتمعات الإنسانية كالقرى والمدن وهو ما يؤكد عدم صلاحيتها كأساس يمكن الاعتماد عليه في تكوين الأمة.